المركز السوري لبحوث السياسات
Syrian Center For Policy Research

موجز سياساتي

التعافي الخطابي والركود الفعلي للناتج المحلي الإجمالي في سوريا

الاقتصاد السياسي للتقديرات الاقتصادية الرسمية

آذار 2026
المركز السوري لبحوث السياسات

الملخص التنفيذي

تقدم السلطة الانتقالية مؤشرات عن الأداء الاقتصادي توحي بتعافٍ سريع للناتج المحلي الإجمالي وعودة وشيكة إلى مستويات ما قبل النزاع، من دون نشر منهجية واضحة للحساب، أو التمييز بين الناتج بالأسعار الجارية والناتج بالأسعار الثابتة، أو توضيح أثر تعدد أسعار الصرف والتضخم على القيمة المعلنة. ولا يقتصر الخلل هنا على دقة رقم بعينه، بل يطال بنية الحوكمة الاقتصادية نفسها، إذ تكشف المبالغة في استخدام مؤشرات كلية غير موثقة عن تهميش منظومة البيانات الوطنية، وعن التعامل مع الناتج المحلي الإجمالي كأداة خطاب سياسي أكثر منه أداة قياس علمي تستند إليها السياسات العامة. وبذلك تصبح أزمة البيانات جزءاً من أزمة الحكم الاقتصادي، لا مجرد مشكلة تقنية في الإحصاء.

يقدّر المركز السوري لبحوث السياسات، استناداً إلى منهجيته التراكمية في القياس أثناء النزاع، أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2025 لم يحقق سوى نمو هامشي يقارب 3 بالألف مقارنة بعام 2024، بينما تراجعت حصة الفرد من الناتج الحقيقي بنحو 6 بالمئة مع النمو الكبير للسكان بعودة جزء من اللاجئين. إن حجم الناتج الفعلي في عام 2025 لم يتجاوز نحو 45 بالمئة من مستواه في عام 2010 بالأسعار الثابتة وتؤكد المؤشرات القطاعية هذا الركود، فقد انكمش الإنتاج الزراعي بشدة تحت أثر الجفاف وارتفاع التكاليف، وتراجعت الصناعة التحويلية بفعل نقص المدخلات والطاقة والسيولة وانكشافها أمام الواردات، وانخفضت القيمة الحقيقية للخدمات الحكومية نتيجة سياسات التقشف، بينما تحسنت نسبياً قطاعات أخرى مثل الاتصالات وبعض أنشطة النقل والتجارة والبناء والتشييد، وهو تحسن لا يكفي لقيادة تعافٍ اقتصادي مستدام.

يتطلب تصحيح المسار الاقتصادي البدء بإعادة بناء نظام بيانات وطني مستقل وشفاف بوصفه شرطاً أولياً للتعافي، وذلك عبر تمكين المؤسسات الإحصائية من إنتاج مؤشرات دورية قابلة للتحقق، ونشر المنهجيات والافتراضات المستخدمة في تقدير الناتج والمؤشرات الكلية، وتنفيذ تقييم وطني شامل لآثار النزاع على السكان والإنتاج ورأس المال والثروات العامة. كما يتطلب الأمر الابتعاد عن استخدام الأرقام المبالغ بها أو غير الموثوقة في الخطاب العام، وربط القرار الاقتصادي بالأدلة لا بالدعاية، مع مراجعة السياسات التي قيدت النمو، وفي مقدمتها: التقشف، وتحرير التجارة غير المنضبط، ورفع تكاليف الإنتاج، وحبس السيولة، وتقليص الدور التنموي للدولة، وطرح الأصول العامة بصيغ غير شفافة. إن بناء الثقة في الاقتصاد السوري يبدأ من بناء الثقة في بياناته، لأن أي خطاب غير مسنود بقياس مستقل وشفاف لن يقود إلى نمو حقيقي، بل إلى مزيد من التشوه في السياسات وتآكل الثقة العامة.

قائمة المحتويات

الملخص التنفيذي 1
قائمة المحتويات 2
قائمة الجداول 2
قائمة الأشكال البيانية 2
1. مقدمة 3
2. نظم البيانات والنمو الاقتصادي 4
3. إنتاج التقديرات المستقلة أثناء النزاع 4
4. الناتج في 2025 مقارنة بـ 2010 4
4.1. التركيب القطاعي 5
4.1.1. الزراعة 6
4.1.2. الصناعة التحويلية 7
4.1.3. النفط والغاز والكهرباء 8
4.1.4. البناء والتشييد 9
4.1.5. النقل والاتصالات 9
4.1.6. التجارة الداخلية 10
4.1.7. الخدمات الحكومية 10
4.2. الناتج من ناحية الطلب 11
5. أسباب النمو الاقتصادي الضعيف 12
6. الخلاصة والتوصيات: نظم البيانات في صلب الحوكمة الاقتصادية 14
7. المراجع 15

قائمة الجداول

الجدول رقم (1): بعض المؤشرات الكمية لقطاع الزراعة 6
الجدول رقم (2): بعض المؤشرات الكمية لقطاع الصناعة التحويلية 7
الجدول رقم (3): الإنتاج الكمي من النفط والغاز والكهرباء 8
الجدول رقم (4): بعض المؤشرات الكمية لقطاع النقل والاتصالات 10

قائمة الأشكال البيانية

الشكل رقم (1): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والرقم القياسي للناتج (2010=100) خلال الفترة 2010-2025 5
الشكل رقم (2): مقارنة بين مساهمة القطاعات في النمو الاقتصادي خلال الفترتين 2001-2010 و2011-2025 5
الشكل رقم (3): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الزراعة، والرقم القياسي للناتج (2010=100) خلال الفترة 2010-2025 .. 6
الشكل رقم (4): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للصناعة التحويلية، والرقم القياسي للناتج (2010=100) 7
الشكل رقم (5): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للصناعة الاستخراجية والكهرباء، والرقم القياسي للناتج (2010=100) خلال الفترة 2010-2025 8
الشكل رقم (6): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في قطاع البناء والتشييد، والرقم القياسي للناتج (2010=100) خلال الفترة 2010-2025 9
الشكل رقم (7): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للنقل والاتصالات، والرقم القياسي للناتج (2010=100) خلال الفترة 2010-2025 9
الشكل رقم (8): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للتجارة، والرقم القياسي للناتج (2010=100) خلال الفترة 2010-2025 10
الشكل رقم (9): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الخدمات الحكومية، والرقم القياسي للناتج (2010=100) الفترة 2010-2025 11
الشكل رقم (10): الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق للأعوام 2010-2024-2025 -مليار ليرة سورية أسعار 2000 11

1. مقدمة

في 20 آذار/مارس 2026 نشرت وسائل الإعلام الرسمية تصريحات تتضمن تقديرات للناتج المحلي الإجمالي، تشير بعودة الاقتصاد إلى مستويات ما قبل النزاع في عام 2026. تتعارض هذه التصريحات مع الأدلة المتوفرة حول الأداء الاقتصادي، الكلية منها والتي تظهر مساراً أبطأ بكثير للنمو، والقطاعية كذلك والتي تظهر تعثراً أو انكماشاً في قطاعات إنتاجية رئيسية عام 2025، بالإضافة إلى البيئة المشوهة للحوكمة الاقتصادية الانتقالية والتي يسودها عدم الاستقرار ونقص الشفافية وضعف المشاركة والتحيز للنخب السياسية والاقتصادية الناشئة وانتهاكات سيادة القانون. يترافق ذلك مع ضعف الاهتمام بمنظومة البيانات والإحصاء، الأمر الذي يؤثر سلباً على التقديرات الاقتصادية والتنموية.

يقدر المركز السوري لبحوث السياسات، اعتماداً على منهجية تراكمية طوّرها منذ 2012 وتعمّقت في بحوث مثل "العدالة لتجاوز النزاع" و"مواجهة التشظي" و "الاغتراب والعنف" وبحث "آثار الزلزال 2023"، أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2025 بالكاد نما (نمو يقارب 3 بالألف) مقارنة بعام 2024، وأن مستوى الناتج في 2025 لا يتجاوز 45 بالمئة من مستواه في 2010 بالأسعار الثابتة (المركز، 2026). يعكس هذا الموجز السياساتي كيفية تقدير الناتج بشكل مستقل ويوضح الآثار السلبية التي لحقت بالقطاعات الاقتصادية (الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات الحكومية) والإيجابية في قطاعات مرتبطة بالاتصالات وبعض أنشطة التجارة والنقل (المركز، 2026). في هذا الإطار يقارن هذا الموجز بين تقديرات المركز والتصريحات الرسمية فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي، والمقارنة ليست بغرض عرض الفروقات بالأرقام والمؤشرات فقط، بل لتوضيح أن منظومة البيانات ذاتها أصبحت مؤشراً مباشراً على فشل الحوكمة الاقتصادية في المرحلة الانتقالية. فالإحصاء الرسمي وفق مبادئ الأمم المتحدة يجب أن يكون مستقلاً مهنياً وشفافاً في مصادره ومنهجه وتوقيته ونشره، وهو شرط للسياسات القائمة على الأدلة ولثقة المواطنين والمستثمرين (United Nations Statistics Division, 2026). وقد أشارت عدة جهات دولية لضعف المنظومة الإحصائية بما في ذلك صندوق النقد الدولي الذي يشير إلى أنّ تحسين الإحصاءات يعد جزءاً من إعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية وفتح الطريق لاستئناف عمليات التقييم القياسية (IMF, 2026).

تهيمن التقديرات المبالغ بها على النقاش العام حول الاقتصاد السوري، والتي تطرح في المجال العام كبديل عن قياس مؤسسي قابل للتحقق، وتكمن الإشكالية هنا بأن الأرقام تقدم كحقيقة دون عرض منهجية أو نطاق خطأ أو تفصيل قطاعي أو تمييز بين الأسعار الجارية والثابتة أو توضيح لسعر الصرف المستخدم وتأثيره. وهذا يتعارض مع المنطق الأساسي للحسابات القومية والذي يؤكد ضرورة الاتساق المنهجي في قياس الأسعار والحجوم والإفصاح عن طرق القياس. في المقابل، تظهر تقديرات البنك الدولي في تقييمه المالي الكلي (حزيران/يونيو 2025) صورة اقتصاد ما يزال مقيداً بأضرار كبيرة لحقت برأس المال والبنية التحتية، وباختناقات إنتاجية ومالية وتجارية، كما يشير تقييم البنك إلى استخدام بيانات بديلة لتجاوز ضعف البيانات الرسمية، وهو بحد ذاته مؤشر على خلل منظومة البيانات الوطنية (World Bank,2025).

صلب هذا الموجز هو مناقشة الإدعاء بعودة الناتج المحلي الإجمالي في عام 2026 إلى مستوى 2010، وهي فترة قصيرة تتطلب حسابياً معدلات نمو مرتفعة غير مسبوقة (حوالي 300 بالمئة بين 2024 و2026) مقارنة بما تشير إليه أدلة الأداء القطاعي والاختناقات البنيوية. على الرغم من رفع جزء كبير من العقوبات في 2025، بما في ذلك إلغاء معظم التدابير الاقتصادية على قطاعات الطاقة والنقل والتحويلات المالية، تبقى البيئة الاستثمارية حساسة للعوامل الداخلية مثل الأمن وسيادة القانون وشفافية التعاقدات والقدرة المؤسسية على تنفيذ المشاريع (Council of the European Union، 2025a,b).

2. نظم البيانات والنمو الاقتصادي

الناتج المحلي الإجمالي ليس رقماً مجرداً بل هو خلاصة منظومة قياس تعتمد على مسوح أسر، مسوح منشآت، سجلات إدارية، حسابات حكومية، سجلات تجارة، بيانات طاقة واتصالات وغيرها. وعندما تتدهور منظومة البيانات، يصبح الناتج رقماً سياسياً قابلاً للتلاعب أكثر مما هو مؤشر اقتصادي، الأمر الذي يفقد الجمهور الثقة بالأرقام الرسمية ويتحول الفاعلون لاستخدام مؤشرات بديلة (سعر صرف موازي، أسعار ظل، تقديرات غير رسمية)، مما يرفع تكاليف التعامل ويزيد فرص الاحتكار والفساد. وعليه فإن تدهور منظومة البيانات ليس نتيجة جانبية للأزمة الاقتصادية، بل هو جزء منها ويمثل حوكمة مشوهة للاقتصاد. (المركز، 2026).

3. إنتاج التقديرات المستقلة أثناء النزاع

يقوم المركز منذ عام 2012 بإنتاج تقديرات اقتصادية وتنموية مستقلة لسوريا عبر منهجيات كمية ونوعية متعددة، والتي جرى استخدامها كمرجع في العديد من تقارير الأمم المتحدة والبنك الدولي ومؤسسات أكاديمية مختلفة (المركز، 2026). وترتكز منهجية المركز في تقدير الناتج إلى تقدير الناتج وقياس النمو بالأسعار الثابتة وبالعملة المحلية لتجنب أثر تضخم الأسعار وتقلبات سعر الصرف وتعدد أسعاره. ولبناء الناتج يستخدم مؤشرات كمية قطاعية (إنتاج محاصيل، نفط/غاز، كهرباء، إسمنت، دقائق خليوي، حركة موانئ) لتقدير تغير القيمة المضافة الحقيقية عندما تتعذر البيانات الشاملة من مصدر واحد. وفي هذا الإطار يعتمد المركز على تغطية شاملة لكامل جغرافيا سوريا عبر سنوات النزاع، ويعمل على التحقق من المؤشرات من خلال استخدام أكثر من منهجية مثل المسوح التي يقوم بها المركز (المسح الاقتصادي الاجتماعي، أو مسح الأسعار والأجور الشهري) أو مسوح تقوم بها مؤسسات ذات مصداقية مثل مسوح الأمن الغذائي، كما يقوم بتقديرات بناء على أوراق تخصصية يقوم بها خبراء في القطاعات مثل الصناعة أو الزراعة أو الطاقة، ويعتمد على فريق من الباحثين الميدانيين في التحقق من النتائج وقياس المؤشرات على المستوى المحلي، كما يعتمد أساليب بحث نوعية وكمية مركبة لإنتاج بعض المؤشرات أو تدقيقها.

وتجدر الإشارة إلى العديد من القيود المتعلقة بتقديرات الناتج المحلي، فعلى الرغم من سعي فريق المركز لتقليص هذه القيود مثل عدم القدرة على التحقق من بيانات كمية تصدر عن مؤسسات عامة، وعدم القدرة على تنفيذ مسوح كافية لتغطية جغرافية وقطاعية وافية، وانتشار الاقتصاد غير المنظم أو غير الشرعي الذي يصعب التحقق من أدلته. كما أن التقديرات بناء على المؤشرات الكمية لا يعكس بدقة القيمة المضافة المنتجة في القطاعات خاصة مع تغيرات أنماط الإنتاج خلال النزاع، لكنه يعطي دلالات واضحة حول اتجاهات الأداء الاقتصادي. لذلك يتوجب قراءة البيانات والتقديرات مع أخذ هذه القيود بعين الاعتبار.

4. الناتج في 2025 مقارنة بـ 2010

يقدر المركز الناتج المحلي الحقيقي في 2025 بما يقارب 45 بالمئة من مستواه في 2010 بالأسعار الثابتة، وأن معدل النمو الحقيقي في 2025 لم يتجاوز 0.3 بالمئة[1] مقارنة بسنة 2024. أي أن الناتج بالأسعار الثابتة عام 2010 بلغ 1,385 مليار ليرة سورية بأسعار 2000 [2]، مقابل نحو 619 مليار ليرة عام 2025 (المركز، 2026). وعليه تراجعت حصة الفرد من الناتج بحوالي 6 بالمئة في عام 2025، بسبب النمو الضعيف والنمو السكاني الذي تجاوز 6 بالمئة نتيجة تدفق حوالي 1.2 مليون عائد من السوريين في الخارج.

1 هناك فروقات بين تقديرات المركز والبنك الدولي الذي اعتمد بيانات المكتب المركزي للإحصاء التي تعاني نقص في شمول كافة مناطق سوريا وتقديرات غير دقيقة لبعض القطاعات مثل الخدمات الحكومية.

2 تجدر الإشارة إلى أن المركز قام بتصويب البيانات ما قبل النزاع مثل رقم الناتج لعام 2010 بالأسعار الثابتة بسبب مشكلات تقدير قطاعات مثل الصناعة التحويلية والمال والتأمين والعقارات ضمن تقديرات المكتب المركزي للإحصاء. (المركز، 2026أ).

الشكل رقم (1): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والرقم القياسي للناتج (100=2010) خلال الفترة 2010-2025

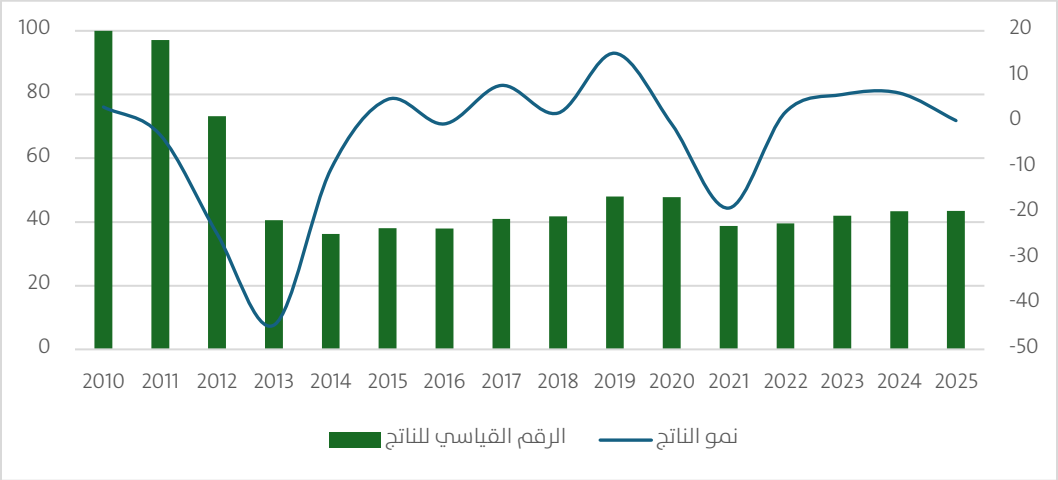

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات بالاستناد إلى مؤشرات كمية قطاعية، مسوح ميدانية وأوراق تخصصية.

4.1. التركيب القطاعي

شهدت الفترة 2011-2025 تغيراً كبيراً في التركيب الهيكلي للناتج فارتفعت حصة النقل والمواصلات والزراعة والمرافق والهيئات التي لا تهدف إلى الربح وخدمات المجتمع، بينما انخفضت حصة باقي القطاعات الاقتصادية، وكان أشدها انخفاضاً حصة قطاع التجارة والزراعة والخدمات الحكومية. ونتيجة تدهور النشاط الاقتصادي عموماً خلال الفترة 2011-2025 كانت مساهمة جميع القطاعات في النمو الاقتصادي سالبة باستثناء النقل والاتصالات (حيث استمر ارتفاع النمو الحقيقي في خدمات الخليوي والإنترنت)، والهيئات التي لا تهدف إلى الربح (التي توسعت بسبب تدفق المساعدات الإنسانية وتراجع الخدمات العامة). شهد الناتج في العام 2025 تراجعاً في مساهمة قطاع الزراعة والصناعة التحويلية والمال والتأمين إضافة إلى الخدمات الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (2): مقارنة بين مساهمة القطاعات في النمو الاقتصادي خلال الفترتين 2001-2010 و2011-2025

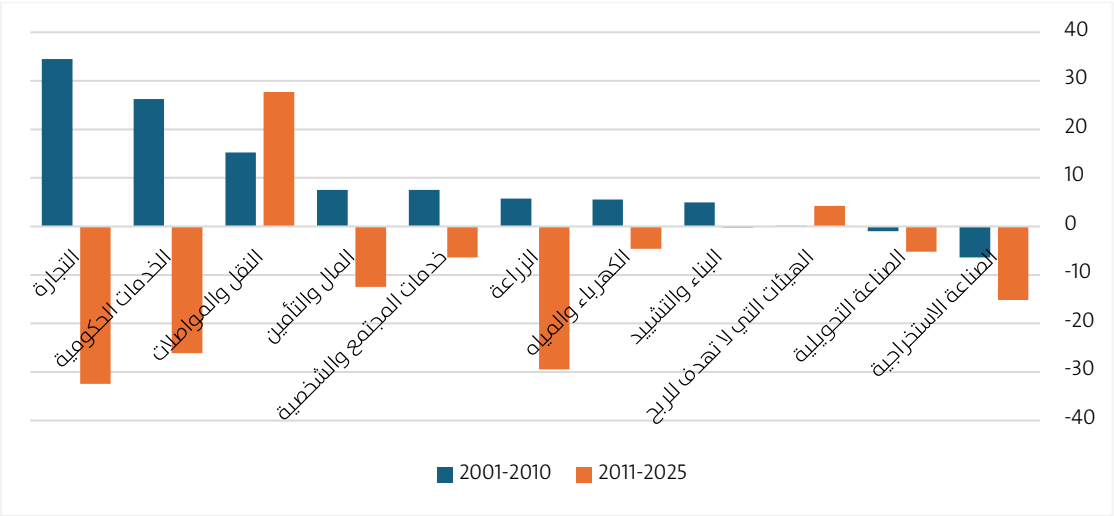

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات بالاستناد إلى مؤشرات كمية قطاعية.

4.1.1. الزراعة

كان معدل نمو قطاع الزراعة سالباً بحدود 28 بالمئة في العام 2025 بخاصة بسبب موجة الجفاف الحادة التي مرت فيها البلاد، بالإضافة إلى رفع تكاليف مستلزمات الإنتاج ضمن سياسات تقليص الدعم والانفتاح التجاري الواسع. وكان النمو سالباً أيضاً في العام مع 2024 ولكن بمعدل 3 بالمئة، بينما حقق معدلات نمو مرتفعة نسبياً في العامين 2022 و2023 نتيجة المواسم المطرية الجيدة. وبالتالي، لم يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الزراعة في العام 2025 حوالي 46.5 بالمئة عما كان عليه في العام 2010.

الشكل رقم (3): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الزراعة، والرقم القياسي للناتج (2010=100) خلال الفترة 2010-2025

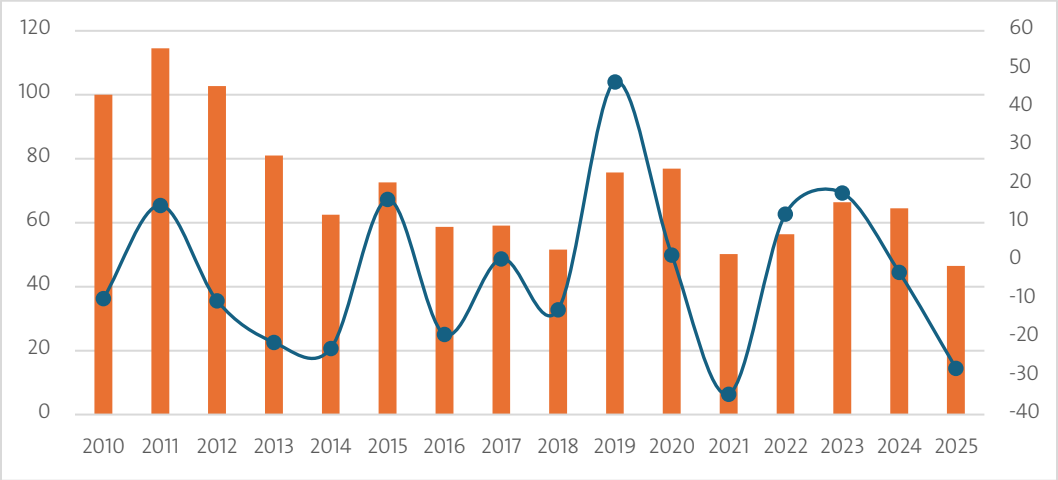

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات بالاستناد إلى مؤشرات كمية قطاعية.

الجدول رقم (1): بعض المؤشرات الكمية لقطاع الزراعة

الإنتاج النباتي	2010	2024	2025	معدل النمو 2024/2025
	ألف طن			%
قمح	3,083	2,431	922	(62-)
شعير	680	1,572	1,022	(35-)
حبوب أخرى	253	446	501	12
قطن	472	93	63	(32-)
خضار	1,708	1,933	1,814	(6-)
فواكه	1,258	606	662	9
حمضيات	1,071	688	700	2

ملاحظة: الأخطاء التي تظهر في حسابات معدلات النمو في الجداول ناتجة عن ناتجة عن تدوير الأرقام لعامي 2024 و 2025.

المصدر: وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المجموعات الإحصائية الزراعية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

4.1.2. الصناعة التحويلية

تراجع قطاع الصناعة التحويلية في عام 2025، حيث تشير بيانات هذا القطاع إلى تراجع في القيمة المضافة المحققة في العام 2025 بلغ حوالي أكثر من 10 بالمئة عن العام 2024 الذي حقق فيه هذا القطاع نمواً بلغ حوالي 6.6 بالمئة. وبلغ حجم الناتج (القيمة المضافة) في العام 2025 حوالي خمس ما كان عليه في العام 2010.

الشكل رقم (4): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للصناعة التحويلية، والرقم القياسي للناتج (2010=100)

خلال الفترة 2010-2025

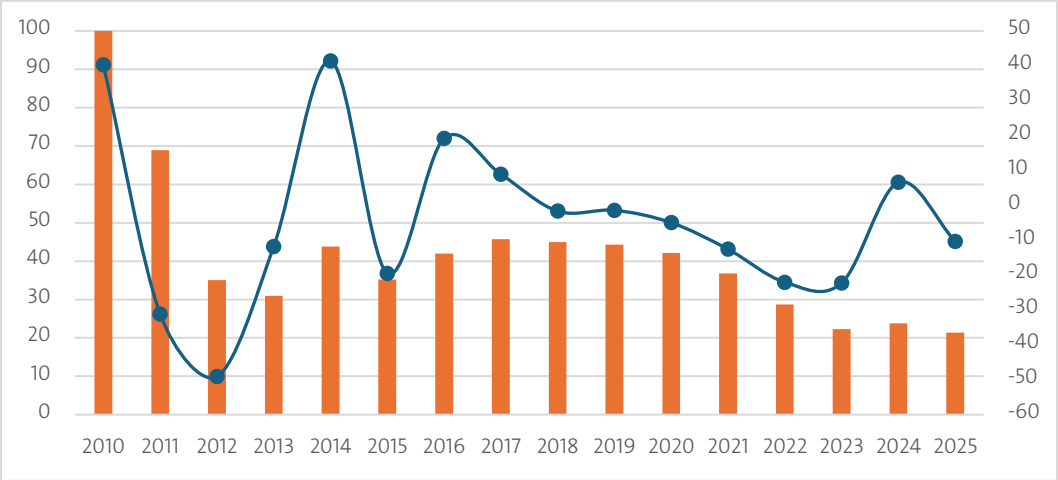

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات بالاستناد إلى مؤشرات كمية قطاعية.

تتركز معاناة الصناعة التحويلية في نقص المواد الخام والعمالة الماهرة وارتفاع تكاليف الطاقة، بالإضافة إلى "إغراق السوق" بالبضائع المستوردة الرخيصة ضمن سياسة "الانفتاح الاقتصادي"، إضافة إلى تحديات رئيسية مثل تدهور البنية التحتية، ونقص الطلب المحلي وتقييد السيولة. كما ترافق ذلك مع توقيف العديد من منشآت القطاع العام الصناعي ضمن برنامج تحويلها للاستثمار الخاص.

الجدول رقم (2): بعض المؤشرات الكمية لقطاع الصناعة التحويلية

البيان	الوحدة	2010	2024	2025	معدل النمو (%) 2024/2025
استهلاك الصناعة التحويلية من الكهرباء	مليار ك. و.س	17.7	6.66	6.28	(5.6-)
إنتاج المصافي					
غاز	ألف طن	99	49	52	5
مازوت	ألف طن	3,700	1,005	1,105	10
بنزين ونفتا	ألف طن	1,784	615	676	10
فيول	ألف طن	4,008	2,065	2,271	10

ملاحظة: الأخطاء التي تظهر في حسابات معدلات النمو في الجداول ناتجة عن تدوير الأرقام لعامي 2024 و 2025.
المصدر: المكتب المركزي للإحصاء (المجموعات الإحصائية لأعوام مختلفة)، وزارة الصناعة، وزارة النفط والكهرباء، منشورات المركز الوطني لبحوث الطاقة (ميزان الطاقة)، المجموعة الإحصائية، التقارير الإحصائية للمؤسسة العامة للكهرباء، وتصريحات مسؤولي وزارة الطاقة خلال اجتماع منظمة "أوابك" في الكويت (ديسمبر 2025).

4.1.3. النفط والغاز والكهرباء

ارتفع إنتاج النفط الخام ليصل إلى أكثر من 81 و85 و89 ألف برميل/يوم في السنوات 2023 و2024 و2025، وعلى التوالي، وبلغ إنتاج الغاز 3.7 و3.3 و3.5 مليار متر مكعب في الأعوام من 2023 و2024 و2025، وعلى التوالي. وبذلك حققت الصناعة الاستخراجية معدل نمو بلغ حوالي 4.7 بالمئة في العام 2025، وعلى الرغم من ذلك فإن حجم الناتج المحلي في هذا القطاع في العام 2025 لم يتجاوز 24 بالمئة ما كان عليه في العام 2010. كما ارتفع إنتاج الكهرباء في عام 2025 ليصل إلى حوالي 18 مليار ك.و.س وبذلك حقق ناتج هذه القطاع نمواً أكثر قليلاً من 10 في المئة بينما حقق معدلات نمو سالبة في الأعوام 2023 و2024. وعلى الرغم من ذلك فإنّ حجم الناتج المحلي في هذا القطاع في العام 2025 لم يتجاوز 43 بالمئة ما كان عليه في العام 2010.

الشكل رقم (5): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للصناعة الاستخراجية والكهرباء، والرقم القياسي للناتج (2010=100) خلال الفترة 2010-2025

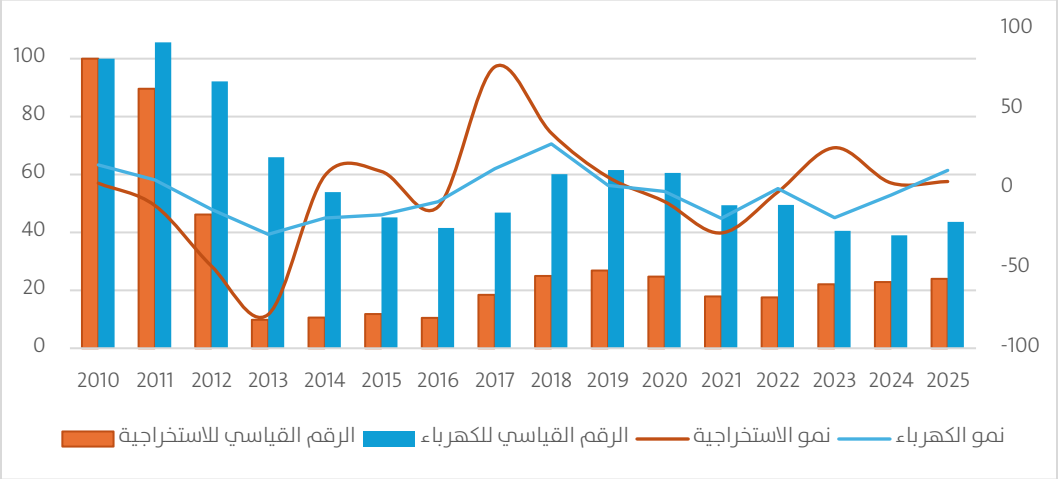

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات بالاستناد إلى مؤشرات كمية قطاعية.

لقد أضفت الاتفاقيات (مذكرات التفاهم) التي جرت مؤخراً بشأن حقول النفط والغاز ومحطات الطاقة والموقعة مع دول وشركات دولية، نوعاً من التفاؤل بمستقبل إنتاج الطاقة، ولكن غياب الشفافية وضعف الحوكمة والمساءلة يزيد من أخطار تحويل هذه الاتفاقات لريع لمستثمرين متنفذين. كما انعكس تحرير أسعار الطاقة بما فيها الزيادة الكبيرة في أسعار الكهرباء إلى رفع تكاليف الإنتاج وتقليص القوة الشرائية للمواطنين بشكل حاد مما يزيد الضغوط الهيكلية على النشاط الاقتصادي.

الجدول رقم (3): الإنتاج الكمي من النفط والغاز والكهرباء

البيان	الوحدة	2010	2024	2025	معدل النمو 2024/2025 (%)
النفط الخام	ألف برميل/يوم	386	85	89	4.7
الغاز	مليار متر مكعب	7.6	3.3	3.5	6.1
الكهرباء	مليون ك. و.س	47	17.5	18	2.9

ملاحظة: الأخطاء التي تظهر في حسابات معدلات النمو في الجداول ناتجة عن تدوير الأرقام لعامي 2024 و 2025.

المصدر: بيانات وزارة النفط والكهرباء، منشورات المركز الوطني لبحوث الطاقة (ميزان الطاقة)، المجموعة الإحصائية، التقارير الإحصائية للمؤسسة العامة للكهرباء، وتصريحات المسؤولين خلال اجتماع منظمة "أوابك" في الكويت (ديسمبر 2025).

4.1.4. البناء والتشييد

كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع البناء والتشييد مرتفعاً في عام 2025 حيث بلغ حوالي 48 بالمئة، وكان ذلك نتيجة مباشرة لزيادة في أعمال الترميم للمساكن وبناء المنشآت، وشكل الناتج في العام 2025 حوالي 68 بالمئة من ناتج العام 2010. وارتبط النشاط في القطاع بعودة النازحين واللاجئين، كما تأثر بالوضع الأمني، وارتفاع تكلفة البناء، والارتفاع الحاد في أسعار العقارات.

الشكل رقم (6): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في قطاع البناء والتشييد، والرقم القياسي للناتج (100=2010) خلال الفترة 2010-2025

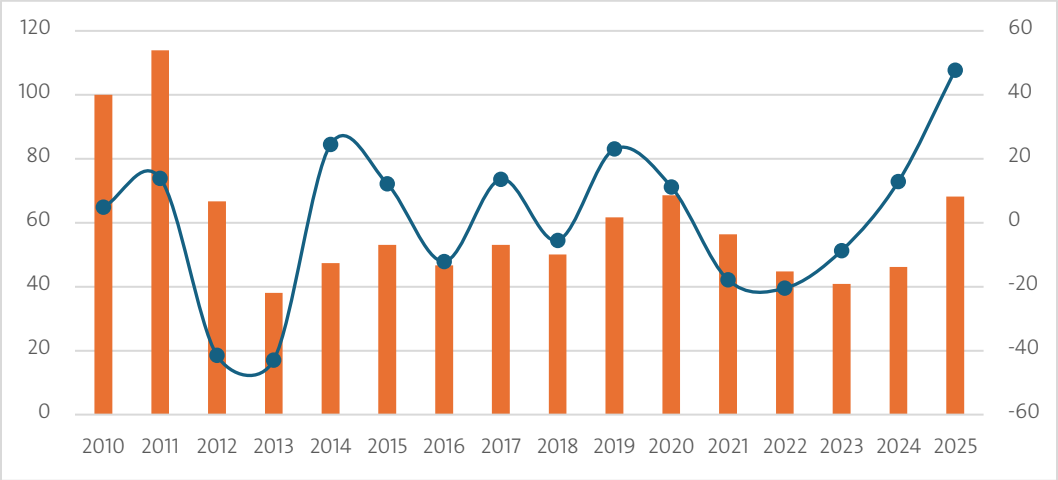

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات بالاستناد إلى مؤشرات كمية قطاعية.

4.1.5. النقل والاتصالات

بلغ معدل نمو قطاع النقل والاتصالات حوالي 4 بالمئة خلال العام 2025، بعد أن حقق معدل نمو تجاوز 11 وحوالي 16 بالمئة في العامين 2023 و2024 على التوالي. وبفضل نشاط الاتصالات (شركات الخليوي تحديداً) كان هذا القطاع الوحيد الذي بلغ فيه حجم الناتج لعام 2025 أكثر من 125 بالمئة مقارنة بناتج القطاع في العام 2010.

الشكل رقم (7): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للنقل والاتصالات، والرقم القياسي للناتج (100=2010) خلال الفترة 2010-2025

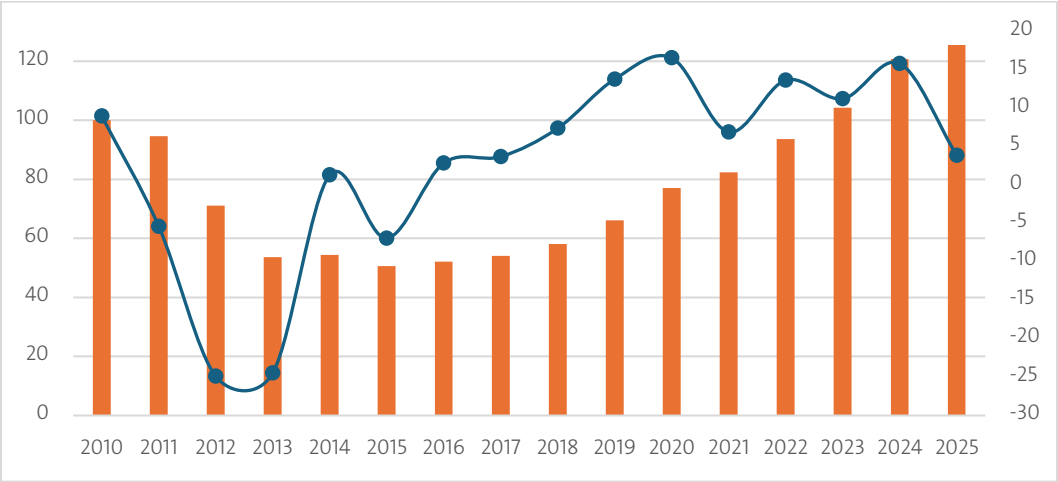

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات بالاستناد إلى مؤشرات كمية قطاعية.

الجدول رقم (4): بعض المؤشرات الكمية لقطاع النقل والاتصالات

البيان	الوحدة	2010	2024	2025	معدل النمو 2024/2025 (%)
البعائث البريدية	ألف بعيثه	7,601	695	709	2
الطرود البريدية	طرد	25,442	157	159	1
الحوالات البريدية	ألف حوالة	234	215	220	3
الاستيراد مرفأ طرطوس	ألف طن	10,717	3,920	5,420	2
التصدير مرفأ طرطوس	ألف طن	2,732	1,193	1,126	(6-)
الاستيراد مرفأ اللاذقية	ألف طن	7,305	1,927	2,795	45
التصدير مرفأ اللاذقية	ألف طن	1,362	303	460	52
الخليوي	مليون دقيقة	19,432	65,988	78,247	19

ملاحظة: الأخطاء التي تظهر في حسابات معدلات النمو في الجداول ناتجة عن تدوير الأرقام لعامي 2024 و 2025.

المصدر: وزارة النقل، المجموعات الإحصائية.

4.1.6.التجارة الداخلية

بلغ معدل نمو قطاع التجارة أكثر من 15 بالمئة في العام 2025، بعد أن حقق معدلات نمو سالبة في معظم سنوات الفترة 2020-2023. وعلى الرغم من ذلك بقي حجم ناتج قطاع التجارة في العام 2025 يشكل حوالي 33 بالمئة عمّا كان عليه في العام 2010. ويطغى القطاع على القطاعات الإنتاجية في ظل اعتماد سياسات اقتصادية تشجع التجارة على حساب الإنتاج الزراعي والصناعي.

الشكل رقم (8): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للتجارة، والرقم القياسي للناتج (2010=100) خلال الفترة 2010-2025

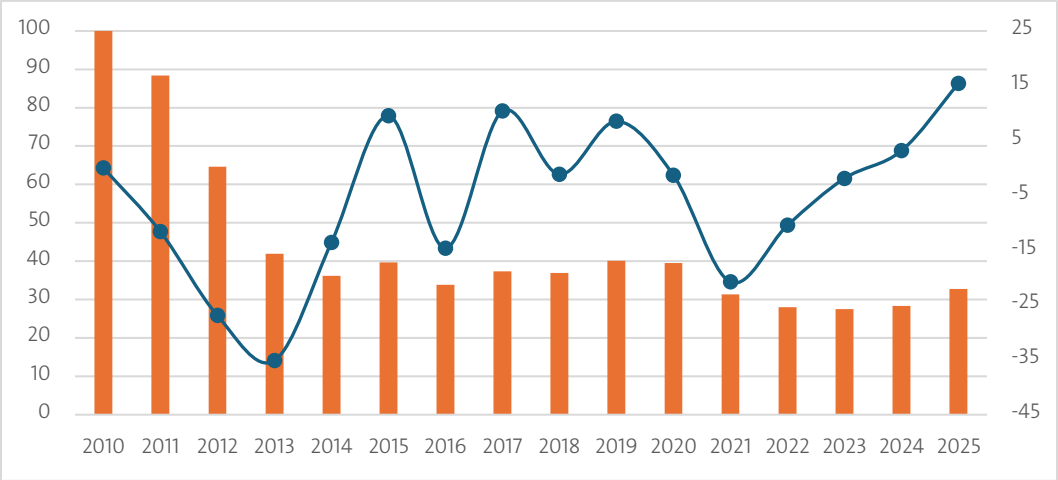

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات بالاستناد إلى مؤشرات كمية قطاعية.

4.1.7. الخدمات الحكومية

كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للخدمات الحكومية سالباً حيث بلغ 4 بالمئة في العام 2025، وانخفض حجم هذا الناتج في هذا العام إلى حوالي 10 بالمئة عمّا كان عليه في العام 2010. لقد ساهمت السياسات الحكومية في زيادة الأسعار وتدهور القيمة الحقيقية للخدمات الحكومية، بما في ذلك عدد العاملين والأجور الحقيقية والإنفاق على السلع

والخدمات. وتنتهج الحكومة الانتقالية سياسة تقليص دور الدولة التنموي بما فيه الخدمات الحكومية ساعية إلى استبداله بدور أوسع للقطاع الخاص أو المجتمع المدني.

الشكل رقم (9): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الخدمات الحكومية، والرقم القياسي للناتج (2010=100) خلال الفترة 2010-2025

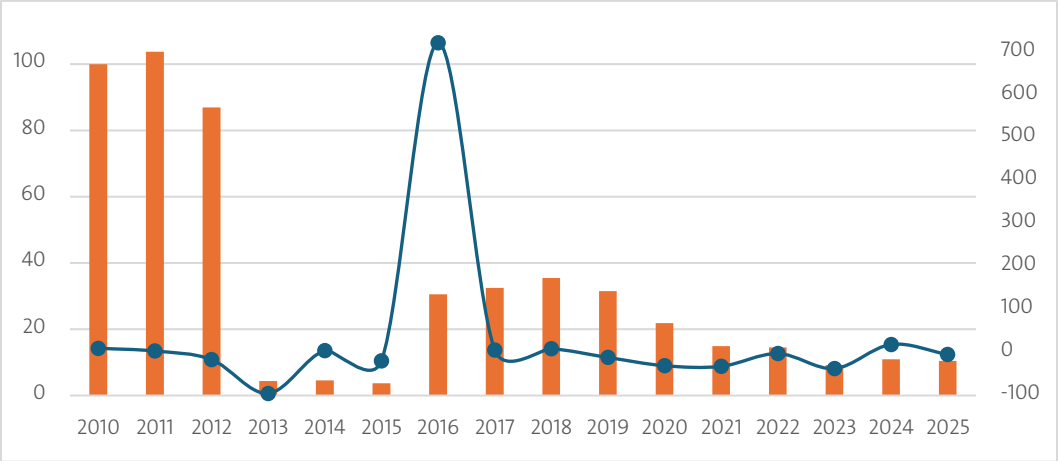

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات بالاستناد إلى مؤشرات كمية قطاعية.

4.2. الناتج من ناحية الطلب

في الحسابات القومية، يمُثل الناتج من جهة الطلب في كل من الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام والاستثمار (تكوين رأس المال) وصافي الصادرات. ونلاحظ من تقديرات المركز أن عام 2025 شهد نمواً كبيراً للاستثمار الخاص بالأسعار الثابتة لكن الاستثمار العام تدهور بشكل حاد، وعليه شكل الاستثمار في 2025 حوالي 14 بالمئة من الناتج وهي نسبة لا تعكس طفرة إعادة إعمار بقدر ما تعكس هشاشة القدرة على توسيع القاعدة الاستثمارية قياساً بحجم الاحتياجات (المركز، 2026). كذلك تعمق عجز الميزان التجاري في 2025 مع ضعف البنى الإنتاجية والانفتاح وتحرير التجارة المبالغ به مما جعل الاقتصاد أكثر تبعية لتدفقات خارجية (تحويلات، مساعدات) لتغطية الفجوة التجارية، ما فاقم انكشاف الاقتصاد للصدمات وراكم ضغوطاً على سعر الصرف. (المركز، 2026).

الشكل رقم (10): الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق للأعوام 2010-2024-2025 -مليار ليرة سورية أسعار 2000

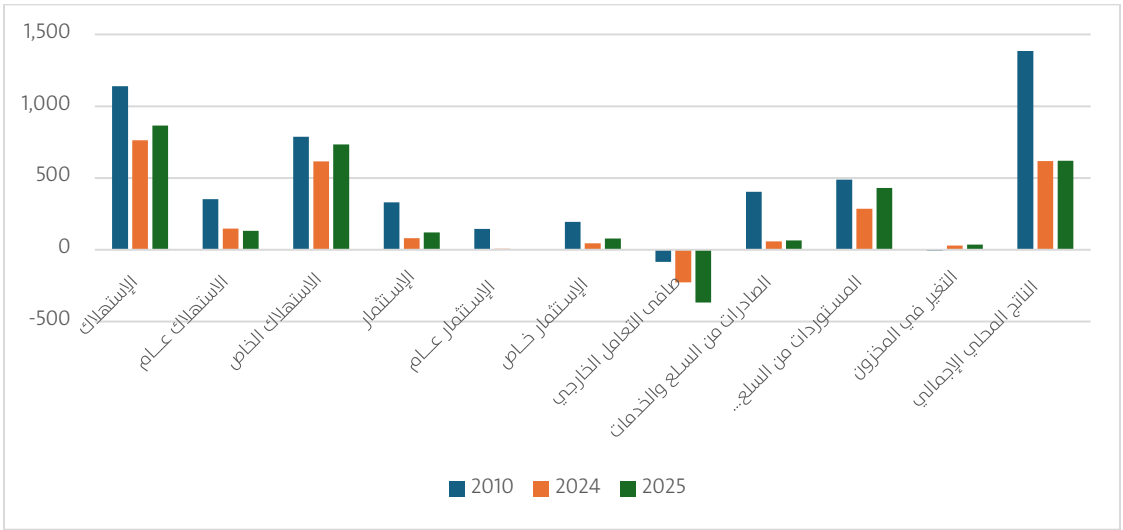

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات بالاستناد إلى مؤشرات كمية قطاعية.

5. أسباب النمو الاقتصادي الضعيف

بعيداً عن التصريحات الرسمية التي حملت مغالطات كبيرة في تقدير الأداء الاقتصادي، فإن ضعف النمو الاقتصادي يعد قضية بالغة الخطورة، وفيما يلي نناقش هذه القضية السياسية والاقتصادية للمرحلة الانتقالية، فالمفترض نظرياً أن تخفيف العقوبات والوعود الاستثمارية والانفتاح على دول الخليج والدول الغربية أن يرفع الاستثمار والثقة ويقلل كلفة التمويل ويزيد الطلب. لكن الواقع شهد تحديات ومعوقات عدة، فالعرض الإنتاجي والطلب الفعلي تدهورا نتيجة سياسات السلطة الانتقالية وعوامل مؤثرة تتعلق بطبيعة النزاع والتغيرات السياسية والأمنية في المنطقة. نستعرض بعض السياسات التي أعاقت النمو المفترض بعد سقوط نظام الاستبداد بشكل مختصر على أن نعالجها تفصيلاً في تقرير "مقاومة الخضوع" الذي سيصدر عن المركز والذي يقدم تفصيلاً تنموياً أوسع لهذه القضايا في سياق النزاع والمرحلة الانتقالية.

1) رفع العقوبات لا يعوض غياب سيادة القانون والشفافية

إن إلغاء قانون قيصر والعديد من العقوبات الأمريكية والأوروبية على القطاعات الاقتصادية بما فيها الطاقة والنقل والتمويل، لا تلغ المعيقات المرتبطة بالمؤسسات السورية مثل مخاطر التعاقد وغياب قواعد شفافة للمنافسة والمشتريات وعدم وضوح آليات إدارة الأصول العامة. وتؤكد الأدبيات حول "استراتيجيات النمو" أن وصفات التحرير الاقتصادي لا تعمل دون تحقيق الشروط الملزمة مثل سلطة القانون والشفافية وتوفر التمويل (Hausmann et al., 2006). ويبرز في المرحلة الانتقالية القيد المؤسسي بوضوح مع ضعف مسار العدالة الانتقالية، والتجاوزات في منظومة القضاء، والمركزية الشديدة في اتخاذ القرارات والتي تؤدي إلى انخفاض ثقة المستثمر الذي لا يضمن حقوقه ولا يتوقع تكافؤ فرص.

2) العنف المتكرر والنزوح القسري يقوضان الثقة بالعملية الاقتصادية

أثرت أحداث العنف بعد سقوط نظام الأسد مباشرة على الاقتصاد من خلال التدمير أو التعطيل للأصول أو النزوح القسري الذي يخفض الإنتاجية ويهدر الموارد ويزيد كلفة العمل والنقل، أو زيادة عدم اليقين والمخاطر للمستثمرين. ومن أمثلة ذلك مجازر الساحل في كانون الثاني–آذار 2025، والسويداء في تموز وآب 2025 وتضمنت قتل واسع وتهجير ونهب وحرق منازل (UN Commission of Inquiry, 2025). وفي أحياء في حلب وفي الشمال الشرقي أدت العمليات العسكرية إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان. هذه الوقائع تترجم اقتصادياً إلى خسائر مباشرة وغير مباشرة في رأس المال البشري وتدهور كفاءة المؤسسات وتضرر في البنية التحتية والممتلكات وتشظي في العلاقات الاجتماعية، بالإضافة إلى ارتفاع كلفة التأمين وزيادة علاوة المخاطر وتراجع الاستثمار المحقق مقارنة بالوعود وتفضيل المستثمرين لأنشطة قصيرة الأجل (تجارة/عقار/خدمات احتكارية) على حساب الاستثمار الإنتاجي طويل الأجل.

3) تمركز السلطة وخلل الحوكمة الاقتصادية

تظهر الأدلة الدولية أن ما بعد النزاعات قد يتحول إلى هيمنة على الاقتصاد بالقوة إذا لم تتوفر حوكمة قانونية ومؤسسية تمنع الاستيلاء. (Blattman & Miguel، 2010). كما أن هيمنة قوى مسلحة أو نخب النزاع على القرار الاقتصادي تعيد إنتاج "رأسمالية محاسيب" وهو ما يتضح في توصيفات عدة لهيكل القوى بعد 2024، حيث تلعب هيئة تحرير الشام دوراً محورياً في مؤسسات الحكم الانتقالي التي بنت بجوار القصر الرئاسي مؤسسات "فوق حكومية" مثل الصندوق السيادي وهيئة الاستثمار والهيئة العامة للمنافذ (والتي يحكمها مقربين من الرئيس الانتقالي) والتي تتخذ قرارات استراتيجية في توزيع الثروة أو إدارة الموارد دون شفافية أو مساءلة، ومنها عدم الإفصاح عن المصادرات الكبرى أو مصير أموال التسويات مع أمراء الحرب.

4) تقليص الدور التنموي للدولة وسياسات التقشف

حققت المالية العامة بحسب التصريحات الرسمية فائضاً في موازنة 2025، نتيجة لتقليص الدعم للسع الرئيسية وبرامج الحماية الاجتماعية وخفض الاستثمار العام وتسريح الموظفين وزيادة الرسوم غير مباشرة، وليس نتيجة توسع القاعدة الإنتاجية (المركز، 2026). إن تخلي الدولة عن مسؤولياتها وتحويلها للقطاع الخاص والمدني يهدد الوضع الاقتصادي والاجتماعي، خاصة أن السردية الحكومية استخدمت عدم توفر الموارد لتبرير بيع الأصول العامة أو زيادة الرسوم وتحرير أسعار الطاقة، لكن في حصيلة العام 2025 حققت فائضاً، والذي يعد في هذه الحالة، مساهمة في تعميق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية. حيث يقود هذا التقشف إلى دفع الطلب إلى الانكماش وإضعاف الخدمات العامة (تعليم / صحة / إدارة) وزيادة الفقر وعدم الاستقرار ورفع تكاليف الإنتاج.

5) حبس السيولة

حبس السيولة يشير إلى اختناق في تمويل رأس المال العامل للمصانع والمزارعين والتجار المنتجين والموظفين وتعثر المدفوعات وتوسع اقتصاد نقدي غير منظم (المركز، 2026)، واستمر حبس السيولة حتى في ظل تغيير العملة الجديدة وترافق ذلك مع إضعاف المصارف العامة والخاصة وفرض شركات تحويلات مالية خاصة مقربة من السلطة لتكون الوسيط المالي الاجباري لمعظم السوريين مثل شام كاش.

6) تحرير التجارة دون حماية إنتاجية

إن تبني الاقتصاد الحر وتحرير التجارة بشكل متطرف جعل المنتج الوطني مكشوفاً أمام منافسة خارجية غير عادلة، مع إغراق السوق ببضائع منخفضة السعر والجودة، ما يزيد صعوبة تعافي الصناعة التحويلية والزراعة (المركز، 2026). ويُظهر مسار التجارة الإقليمية خاصة مع تركيا اتجاهاً نحو تدفقات استيرادية كبيرة، وتدفق سلع إلى السوق السورية مثل المنتجات الزراعية أو السيارات السياحية بشكل يضر بالإنتاج المحلي ويحول الموارد نحو السلع الاستهلاكية. اقتصادياً، فتح التجارة قد يدعم وفرة سلع استهلاكية ويخفض أسعاراً نسبياً لبعض المنتجات، لكنه في اقتصاد إنتاجه متضرر وبنيته التنافسية ضعيفة قد يتحول إلى عامل تعطيل للقطاعات الإنتاجية وخصوصاً إذا رافقته كلفة طاقة ورسوم مرتفعة ونقص تمويل.

7) تراجع الأمطار والجفاف

تراجع قطاع الزراعة بموجة جفاف حادة فصدمات المناخ في اقتصاد يعتمد على الزراعة تخلق انكماشاً مزدوجاً في العرض (الإنتاج) وفي الطلب (الدخل الريفي) (المركز، 2026). كما يشير البنك الدولي في تقييمه المالي الكلي إلى أهمية الزراعة والقمح وتذبذب الإنتاج، مؤكداً أن الصدمات المناخية جزء من القيد البنيوي على الاقتصاد (World Bank، 2025).

8) الهيمنة الإقليمية وعدم الاستقرار

قامت إسرائيل باحتلال أراضي سورية جديدة وقصفت مواقع سوريا في انتهاكات مستمرة مما قاد إلى خسائر اقتصادية مباشرة وغير مباشرة مع استمرار عدم الاستقرار بالمنطقة وآخرها الحرب على إيران. كما تمارس الدول الإقليمية نفوذاً كبيراً في سوريا خاصة دول الخليج وتركيا بالإضافة إلى الدور الأمريكي والأوروبي مما يهدد بإعاقة تطوير السياسات الاقتصادية بما يخدم أولويات السوريين.

6. الخلاصة والتوصيات: نظم البيانات في صلب الحوكمة الاقتصادية

تُظهر أدلة 2025 أن الاقتصاد عالق في نموذج حوكمة يخلط بين التحرير الجامح والتمركز السياسي ويستبدل القياس بالخطاب المتفائل (المركز، 2026). وفي هذا السياق، فإن أخطر وظيفة للدعاية الاقتصادية ليست تضليل الجمهور فقط، بل إعادة تشكيل الحوافز حيث تصبح الأولوية لإعلانات الاستثمارات والمشاريع والصفقات، لا لإعادة تشغيل الزراعة والصناعة وبناء الثقة المصرفية واستعادة الخدمات العامة. لهذا يوصي هذا الموجز كأولوية بحزمة من الإجراءات لإعادة تأسيس منظومة البيانات:

1) تحصين استقلالية الإحصاء الرسمي وفق مبادئ الأمم المتحدة وفق إطار قانوني يضمن المهنية وجدول نشر معلن وشفافية المنهج وقواعد المراجعة.

2) إعادة الاعتبار لإنتاج المؤشرات في مؤسسات الدولة التقنية (الإحصاء والتخطيط) مع حوكمة تمنع احتكار البيانات، وتمنع "الانتقائية" في المؤشرات، وإتاحة المساحة للإنتاج المستقل للبيانات والمؤشرات.

3) مشروع تقييم آثار النزاع: من خلال عمل متكامل يشمل مسوحاً وتعداد وتقديرات لمعرفة الأثر الفعلي للنزاع ومتابعة حثيثة للمرحلة الانتقالية.

4) تصميم السياسات المبنية على الأدلة: تطوير عملية صناعة القرار بحيث تستند إلى التشاركية والحرفية والشفافية ومن ضمنها الاستناد إلى الأدلة الموثوقة.

5) وأخيراً، يجب أن يوضَع الإدعاء الرسمي عن الناتج وغيره في سياقه فالقضية ليست "خطأً تقنياً" بل إشارة إلى تشوه الحوكمة، فالمؤسسات التي تعجز عن إنتاج بيانات موثوقة لا تستطيع إدارة التعافي ولا حماية المجتمع من اقتصاد الاستحواذ، وسيتعرض المركز في ملخصات لاحقة للمالية العامة والتشغيل والتضخم.

7. المراجع

المركز السوري لبحوث السياسات 2026: مقاومة الخضوع، تقرير بحثي، في إطار النشر.

المركز السوري لبحوث السياسات 2026: نشرات أسعار المستهلك الشهرية 2020 إلى 2026 . فيينا.

المركز السوري لبحوث السياسات 2023: آثار الزلزال في سوريا: المقاربة التنموية المفقودة في ظل النزاع، تقرير بحثي، فيينا.

المركز السوري لبحوث السياسات 2020: العدالة لتجاوز النزاع في سوريا، تقرير بحثي، بيروت.

Blattman, Christopher, and Edward Miguel. (2010). "Civil War." Journal of Economic Literature 48 (1): 3–57.

Hausmann, Ricardo & Rodrik, Dani & Yotengo Velasco, Julián. (2008). Growth Diagnostics. The Washington Consensus Reconsidered: Towards a New Global Governance.

IMF. (2026, February 25). IMF Staff Concludes Staff Visit to Syria.

UN Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic. (2025, August 11). Violations against civilians in the coastal and western-central regions of the Syrian Arab Republic (January–March 2025) (A/HRC/59/CRP.4).

United Nations Statistics Division. (2014). The Fundamental Principles of Official Statistics (A/RES/68/261).

World Bank. (2025). Syria Macro-Fiscal Assessment. Washington, D.C.: World Bank Group .

آذار 2026
المركز السوري لبحوث السياسات

scpr-syria.org
info@scpr-syria.org